جمعية رواد التغيير للتنمية والثقافة
Association Pionniers du Changement
pour le développement et la culture

سمسم - مشاركة مواطنة
SIMSIM - PARTICIPATION CITOYENNE

بتمويل مشترك من
الاتحاد الأوروبي

رصد تجاوب المؤسسات والهيئات المعنية مع طلبات الحصول على المعلومات

2025

إعداد: **إسماعيل السوق**

تنسيق: **بسمة أوسعيد**

تدقيق: **إيمان لهريش**

تصميم: **محمد بشاوي**

جميع الحقوق محفوظة © 2025 – سمسم-مشاركة مواطنة

أنجز هذا التقرير بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. يتحمل المؤلفون مسؤولية مضمونه ولا يعكس هذا الأخير بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي.

الفهـــرس

تمهيد 4

الجزء الأول: معطيات عامة حول طلبات الحصول على المعلومات المقدّمة 5

1. معطيات عامة حول طلبات الحصول على المعلومات المقدّمة 6

2. طلبات الحصول على المعلومات الموجهّة إلى الجماعات الترابية 7

3. طلبات الحصول على المعلومات الموجهّة إلى الإدارات العمومية 8

4. طلبات الحصول على المعلومات الموجهّة إلى المؤسسات والمقاولات العمومية 9

الجزء الثاني: رصد تجاوب المؤسسات والهيئات المعنية مع طلبات الحصول على المعلومات 10

1. نسبة تجاوب المؤسسات والهيئات مع طلبات الحق في الحصول على المعلومات 11

2. آجال تجاوب المؤسسات والهيئات مع طلبات الحق في الحصول على المعلومات 11

3. تقييم أجوبة المؤسسات والهيئات على طلبات الحق في الحصول على المعلومات 12

خلاصات 14

تمهيد

يُعتبر الحق في الحصول على المعلومات آلية أساسية لتفعيل مبادئ الشفافية والمساءلة، وتعزيز المشاركة المواطنة في ترسيخ الحكامة الجيدة والبناء الديمقراطي. وهو حق من الحقوق الأساسية التي تنصّ عليها مجموعة من المعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، أبرزها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[1]، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[2]، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[3].

على المستوى الوطني، ضَمِن دستور المملكة[4] الحق في الحصول على المعلومات كحق من الحقوق والحريات الأساسية، لاسيما في الفصل 27 منه. وفي هذا الإطار، جاء القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات[5] ليُحدد مجال تطبيق الحق في الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارات العمومية، والمؤسسات المنتخبة والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام، وشروط وكيفيات ممارسته.

لتسهيل ممارسة هذا الحق، أطلقت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة[6] بوابة الحصول على المعلومات[7]، وهي منصة إلكترونية تتيح للمواطنين، وكذا للأجانب المقيمين بصفة قانونية في المغرب، إمكانية تقديم وتتبع طلبات الحصول على المعلومات إلكترونياً. وقد بلغ عدد المؤسسات و الهيئات المنخرطة في البوابة 1705 مؤسسة وهيئة، فيما بلغ عدد طلبات الحصول على المعلومات المقدمة عبرها 22,089 طلباً، تمت معالجة 12,284 منها[8].

بالتوازي مع الجهود المؤسساتية في مجال الحق في الحصول على المعلومات، انطلقت مبادرات مدنية متعددة تهدف إلى المساهمة في التعريف بهذا الحق، وتشجيع ممارسته. في هذا الإطار، أطلقت جمعية سمسم-مشاركة مواطنة، و جمعية رواد التغيير للتنمية والثقافة، وبدعم مشترك من الاتحاد الأوروبي، مشروع «الحق في الحصول على المعلومات كآلية للترافع، والشفافية، والحكامة الجيدة». ويهدف هذا المشروع إلى مواكبة الأفراد والجمعيات والصحفيين في ست جهات من المغرب، في تبني الحق في الحصول على المعلومات كآلية للترافع. كما يهدف إلى تعزيز تجاوب المؤسسات مع طلبات الحصول على المعلومات، وبناء شبكة من الجمعيات والصحفيين من أجل الترافع بهدف مراجعة القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

وفي ظل غياب تقارير رسمية ترصد تطور تنزيل الحق في الحصول على المعلومات في المغرب، يأتي هذا التقرير ليسلّط الضوء على جانب أساسي من ممارسة هذا الحق، وهو مدى تجاوب المؤسسات والهيئات المعنية مع طلبات المواطنين، من حيث آجال الرد وجودة الأجوبة المقدّمة. ويستند التقرير إلى عملية تتبع مآل 102 طلبٍ، أشرفت على تقديمها كل من جمعية سمسم-مشاركة مواطنة و جمعية رواد التغيير للتنمية والثقافة، بتعاون مع شركائهما المحليين، عبر بوابة الحصول على المعلومات «شفافية»، وذلك لدى 60 هيئة ومؤسسة، على المستويين المحلي والوطني، خلال الفترة الممتدة من 14 دجنبر 2023 إلى 27 فبراير 2025.

ويتناول هذا التقرير عرضًا لمعطيات متعلقة بطلبات الحصول على المعلومات المقدّمة في إطار هذه العملية، بما في ذلك مواضيعها، وتوزيعها حسب نوع المؤسسات والهيئات المعنية، ونسبة تجاوبها هذه المؤسسات والهيئات، والآجال التي استغرقتها في الرد، بالإضافة إلى تقييم نوعية وجودة الأجوبة المتوصَّل بها. ويختتم التقرير بخلاصات تستند إلى المعطيات المرصودة، وتوصيات عامة تهدف إلى تعزيز تفعيل هذا الحق الدستوري.

1 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948، المادة 19.

2 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 1966، المادة 19.

3 اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 2003، المادة 10.

4 دستور المملكة المغربية، 2011، الفصل 27.

5 تم نشره بالجريدة الرسمية عدد 6655 بتاريخ 12 مارس 2018.

6 قطاع إصلاح الإدارة تابع حالياً للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

7 بوابة الحصول على المعلومات: www.chafafiya.ma.

8 معطيات منشورة على بوابة الحصول على المعلومات إلى حدود 7 أبريل 2025.

الجزء الأول:

معطيات عامة حول طلبات الحصول على المعلومات المقدّمة

حدّد القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، في المادة الثانية منه، المؤسسات والهيئات المعنية في: مجلس النواب ومجلس المستشارين والإدارات العمومية والمحاكم والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وكل شخص اعتباري من أشخاص القانون العام، وكل مؤسسة أو هيئة أخرى عامة أو خاصة مكلفة بمهام المرفق العام، والمؤسسات والهيئات المنصوص عليها في الباب 12 من الدستور.

خلال الفترة الممتدة من 14 دجنبر 2023 إلى 27 فبراير 2025، وبعد اختتام ست دورات تكوينية جهوية حول الحق في الحصول على المعلومات، المنظّمة في إطار مشروع «الحق في الحصول على المعلومات كآلية للترافع، والشفافية، والحكامة الجيدة»، والتي استفاد منها 309 مشاركاً، من بينهم 55 صحفياً، أشرفت جمعية سمسم-مشاركة مواطنة و جمعية رواد التغيير للتنمية والثقافة، بتعاون مع شركائهما المحليين، على تقديم 102 طلبٍ عادي للحصول على المعلومات، عبر بوابة «شفافية»، موجهة إلى 60 مؤسسة وهيئة على المستويين المحلي والوطني.

نوع الطلب	إيداع مباشر	إيداع إلكتروني (شفافية)
طلب عادي	**0**	**102**

1. معطيات عامة حول طلبات الحصول على المعلومات المقدّمة

تم تقديم طلبات الحصول على المعلومات، موضوع هذا التقرير، من طرف مجموعة من المستفيدين من الدورات التكوينية الجهوية، وأعضاء الجمعيات المحلية الشريكة، إضافة إلى فريقي عمل جمعيتي جمعية سمسم-مشاركة مواطنة و جمعية رواد التغيير للتنمية والثقافة. اقتصر دور الجمعيتين المشرفتين على تجميع المعلومات المتعلقة بالطلبات المقدّمة، كتاريخ تقديم الطلب، وموضوعه، والهيئة أو المؤسسة الموجّه إليها، وتاريخ الردّ، ومحتوى الإجابة. وتجدر الإشارة إلى أن اختيار موضوع الطلب والهيئة أو المؤسسة الموجّه إليها تمّ بحرية من طرف مقدمي الطلبات، دون توجيه مسبق من طرف الجمعيتين.

استأثرت الجماعات الترابية بالنصيب الأكبر من طلبات الحصول على المعلومات المقدمة في هذا الإطار، حيث تلقت ما مجموعه 67 طلباً، تلتها الإدارات العمومية بـ 26 طلباً، في حين تلقت المؤسسات والمقاولات العمومية 9 طلبات فقط.

توزيع طلبات الحصول على المعلومات حسب نوع المؤسسة المعنية

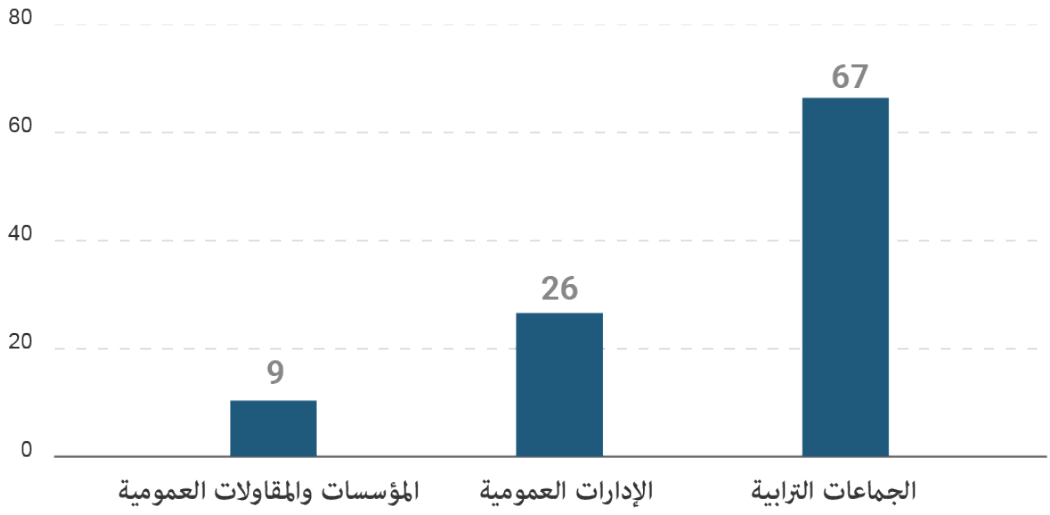

2. طلبات الحصول على المعلومات الموجهّة إلى الجماعات الترابية

شكلت برامج العمل والمخططات التنموية، إلى جانب الموارد المالية والبشرية والصفقات العمومية، محاور رئيسية لطلبات الحصول على المعلومات الموجهّة إلى الجماعات الترابية. وغطّت هذه الطلبات ما مجموعه.

الجماعات	مجالس الأقاليم والعمالات	مجالس الجهات
48 طلبًا	13 طلبًا	6 طلبات

تصدّرت جماعة وجدة قائمة الجماعات التي استقبلت أكبر عدد من الطلبات، بما مجموعه 11 طلبًا، تلتها جماعة إبن جرير بـ 3 طلبات، ثم جماعات ورزازات، وتيزنيت، وأيت أورير، وسيدي بوعثمان، وأولاد املول بطلبين لكل واحدة منها. في المقابل، توصلت 24 جماعة أخرى بطلب واحد لكل واحدة منها.

أما على مستوى مجالس الأقاليم والعمالات، فقد حظي مجلس عمالة وجدة أنجاد بالحصة الأكبر من طلبات الحصول على المعلومات، حيث توصّل بـ 6 طلبات، متبوعًا بمجلس إقليم ميدلت الذي توصّل بطلبين، فيما استقبلت مجالس إقليم ورزازات، وإقليم الرحامنة، وإقليم خنيفرة، وعمالة مكناس، وعمالة فاس، طلبا واحدًا لكل منها.

أمّا فيما يخص مجالس الجهات، فقد توصّل كل من مجلس جهة الشرق و مجلس جهة مراكش-آسفي بطلبين لكل منهما، فيما توصّل كل من مجلسي جهة سوس-ماسة وجهة فاس-مكناس بطلب واحد.

الجماعات الترابية	عدد الطلبات المُقدمة
جماعات: زاكورة، وجدة، تيزنيت، أيت أورير، ابن جرير ، غفساي، بني ملال، ورزازات، الطلوح، صخور الرحامنة، سيدي بوبكر، سيدي علي لبراحلة، سيدي بوعثمان، الجعيدات، سيدي غانم، أهل أنكاد، تبانت، أفورار، فم الجمعة، أيت الطالب، بوشان، بوروس، الجعافرة، الجبيلات، لبريكيين، لمحرة، انزالت لعظم، اولاد املول، راس عين الرحامنة، سيدي عبد الله، سيدي منصور.	48 طلباً
مجلس إقليم ورزازات مجلس إقليم ميدلت مجلس إقليم خنيفرة مجلس إقليم الرحامنة مجلس عمالة فاس مجلس عمالة مكناس مجلس عمالة وجدة أنكاد	13 طلباً
مجلس جهة الشرق مجلس جهة سوس-ماسة مجلس جهة مراكش-آسفي مجلس جهة فاس-مكناس	6 طلبات

3. طلبات الحصول على المعلومات الموجّهة إلى الإدارات العمومية

وّجهت طلبات الحصول على المعلومات المقدّمة إلى الإدارات العمومية إلى 12 إدارة ومصالحها اللامركزية، من بينها 9 وزارات، إضافة إلى المندوبية السامية للتخطيط، والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، ورئاسة النيابة العامة. و تمحورت هذه الطلبات، بشكل عام، حول معلومات الاتصال الخاصة بالمكلفين بتلقي الطلبات في هذه المؤسسات، وتدابير النشر الاستباقي، وبرامج ومشاريع التنمية الجهوية، إضافة إلى معطيات تتعلق بالموارد الطبيعية والبيئية، ومعلومات وإحصائيات ذات طابع اجتماعي و صحي.

القطاعات الوزارية	رئاسة النيابة العامة	المندوبية السامية للتخطيط	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
20 طلبًا	3 طلبات	2 طلبات	1 طلب

تصدّرت الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة قائمة الإدارات العمومية التي استقبلت أكبر عدد من الطلبات، بما مجموعه 5 طلبات، تلتها كل من وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية، ورئاسة النيابة العامة بـ 3 طلبات لكل منها، ثم كل من وزارة العدل، ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، والمندوبية السامية للتخطيط، بطلبين لكل منها.

الإدارات العمومية	عدد الطلبات المُقدمة
وزارة العدل وزارة التجهيز والماء وزارة الصحة والحماية الاجتماعية وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	20 طلباً
رئاسة النيابة العامة المندوبية السامية للتخطيط المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	6 طلبات

4. طلبات الحصول على المعلومات الموجّهة إلى المؤسسات والمقاولات العمومية

من جهتها، تمحورت طلبات الحصول على المعلومات الموجهّة إلى المؤسسات والمقاولات العمومية حول المباريات المهنية، ومعلومات وإحصائيات متعلقة بقطاعي التعليم والإعلام. ووّجهت هذه الطلبات إلى 6 مؤسسات ومقاولات عمومية، من بينها جامعتان، ومدرسة عليا، وأكاديمية جهوية للتربية والتكوين، إلى جانب الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.

مؤسسات التعليم العالي	الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين	الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري
5 طلبات	2 طلبات	1 طلب	1 طلب

استقبلت كل من جامعة سيدي محمد بن عبد الله، والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشرق، والمدرسة الوطنية العليا للمعادن، طلبين لكل منها، في حين توصّلت جامعة محمد الأول، والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، بطلب واحد لكل منها.

المؤسسات والمقاولات العمومية	عدد الطلبات المُقدمة
جامعة سيدي محمد بن عبد الله جامعة محمد الأول المدرسة الوطنية العليا للمعادن الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشرق الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري	9 طلبات

الجزء الثاني:

رصد تجاوب المؤسسات والهيئات المعنية مع طلبات الحصول على المعلومات

تَنصُّ المادة 16 من القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات على أنه: «يجب على المؤسسة أو الهيئة المعنية الرد على طلب الحصول على المعلومات داخل أجل لا يتعدى عشرين (20) يوماً من أيام العمل، ابتداءً من تاريخ تسلم الطلب». كما تنص المادة ذاتها على أنه يمكن للمؤسسة أو الهيئة المعنية تمديد هذا الأجل لمدة مماثلة في حالات مُعيّنة شرط إشعار الشخص مقدم الطلب مسبقًا.

1. نسبة تجاوب المؤسسات والهيئات مع طلبات الحق في الحصول على المعلومات

بعد انقضاء آجال الرد القانونية على طلبات الحصول على المعلومات موضوع هذا التقرير، تمّ التوصل بـ 34 ردًّا من أصل 102 طلبٍ للحصول على المعلومات مقدّماً إلى 60 هيئة ومؤسسة معنية، أي بنسبة جواب عامة لاتتجاوز 33.33%.

نسبة تفاعل المؤسسات مع طلبات الحق في الحصول على المعلومات

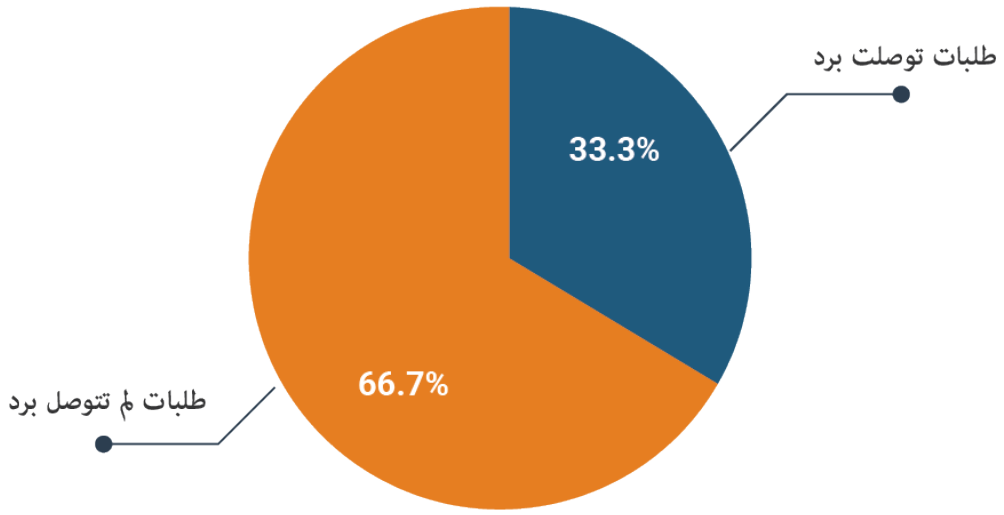

2. آجال تجاوب المؤسسات والهيئات مع طلبات الحق في الحصول على المعلومات

بلغ متوسّط مدة الإجابة على طلبات الحصول على المعلومات، موضوع هذا التقرير، حوالي 50.53 يوم عمل، حيث تم التوصل بـ 20 جوابًا خلال آجال الردّ القانونية: 9 أجوبة خلال 20 يوم عمل الأولى من وضع الطلبات، و11 أجوبة إضافية خلال 20 يوم عمل الموالية، في المقابل، تمّ التوصّل بـ 14 جوابًا إضافيًا بعد انقضاء هذه الآجال. تجدر الإشارة إلى أن أقصر مدة تم خلالها التوصل بردّ كانت بعد يومي عمل فقط، فيما سُجّلت أطول مدة انتظار للتوصّل بردّ في 160 يوم عمل.

3. تقييم أجوبة المؤسسات والهيئات على طلبات الحق في الحصول على المعلومات

يكشف تقييم أجوبة المؤسسات والهيئات المعنية، في إطار هذا التقرير، أن 11 جواباً فقط من أصل 34 تُعدّ أجوبة كاملة وذات جودة. وقد صدرت هذه الأجوبة عن: الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، جماعة تيزنيت، جماعة سيدي عبد الله، مجلس جهة الشرق، المديرية الجهوية للتخطيط، رئاسة النيابة العامة، جامعة محمد الأول، الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.

نسبة تفاعل المؤسسات مع طلبات الحق في الحصول على المعلومات

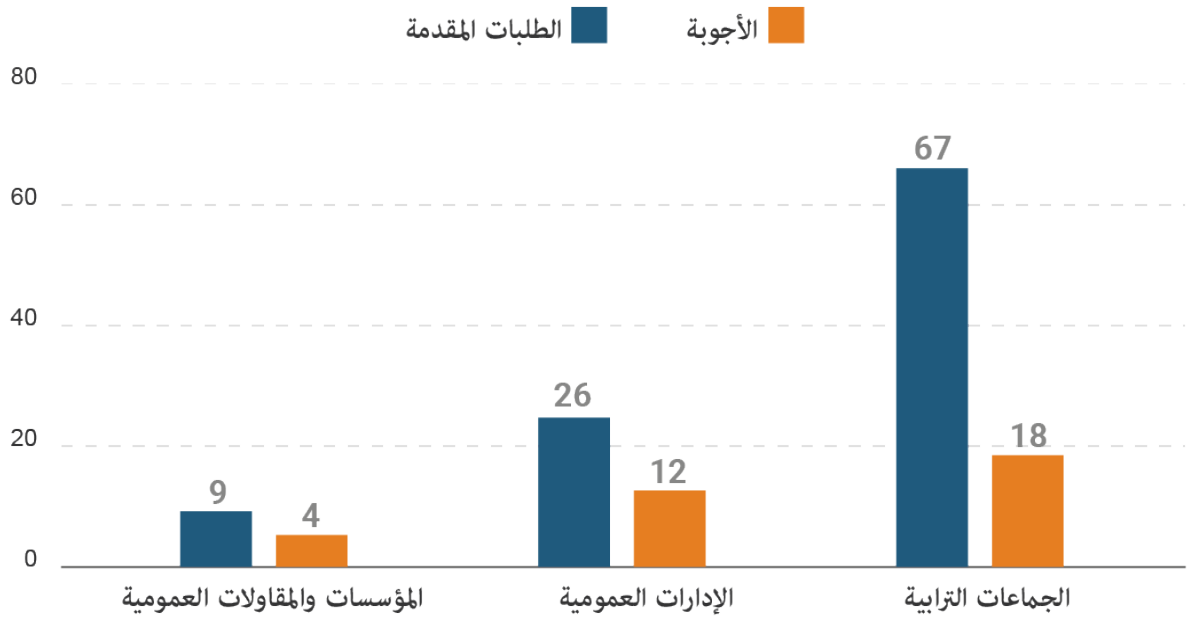

تصدّرت الجماعات الترابية قائمة المؤسسات والهيئات المعنية التي وُجّهت إليها طلبات الحصول على المعلومات من حيث عدد الأجوبة المتوصّل بها، حيث ردّت على 18 طلباً من أصل 67. إلاّ أن تقييم جودة هذه الأجوبة يُبيّن أن 4 أجوبة فقط كانت كاملة وذات جودة: جوابان من جماعة تيزنيت، وجواب واحد من كل من مجلس جهة الشرق وجماعة سيدي عبد الله. أما الأجوبة المتبقية، فقد تفرّقت بين إعلام بعدم الاختصاص أو عدم وضوح الطلب (8 أجوبة)، أو التصريح بعدم توفر المعلومات المطلوبة (جواب واحد)، أو الإحالة على مصادر أو مؤسسات أخرى (جواب واحد)، أو إرسال معلومات غير محينة أو وثائق غير مقروءة (4 أجوبة).

ردّت الإدارات العمومية على 12 طلبًا للحصول على المعلومات من أصل 26 وُجّه إليها، إلاّ أن 4 أجوبة فقط يمكن اعتبارها كاملة وذات جودة: جوابان من الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، وجواب واحد من كل من المندوبية السامية للتخطيط (المديرية الجهوية للتخطيط ببني ملال)، ورئاسة النيابة العامة. وتوزعت الأجوبة المتبقية بين الإعلام بعدم الاختصاص (3 أجوبة)، والتصريح بعدم توفر المعلومات المطلوبة (جوابان)، أو إرسال أجوبة فارغة أو وثائق غير مقروءة (3 أجوبة).

بدورها، أجابت المؤسسات والمقاولات العمومية التي وُجّهت إليها 9 طلبات للحصول على المعلومات، على 4 طلبات

فقـط. يمكـن اعتبـار 3 أجوبـة فقـط مـن هـذه الأجوبـة كاملـة وذات جـدوى، وقـد صـدرت عـن جامعـة محمـد الأول، والشركـة الوطنيـة للإذاعـة والتلفـزة، والهيئـة العليـا للاتصـال السـمعي البـصري.

جودة تفاعل المؤسسات مع طلبات الحق في الحصول على المعلومات

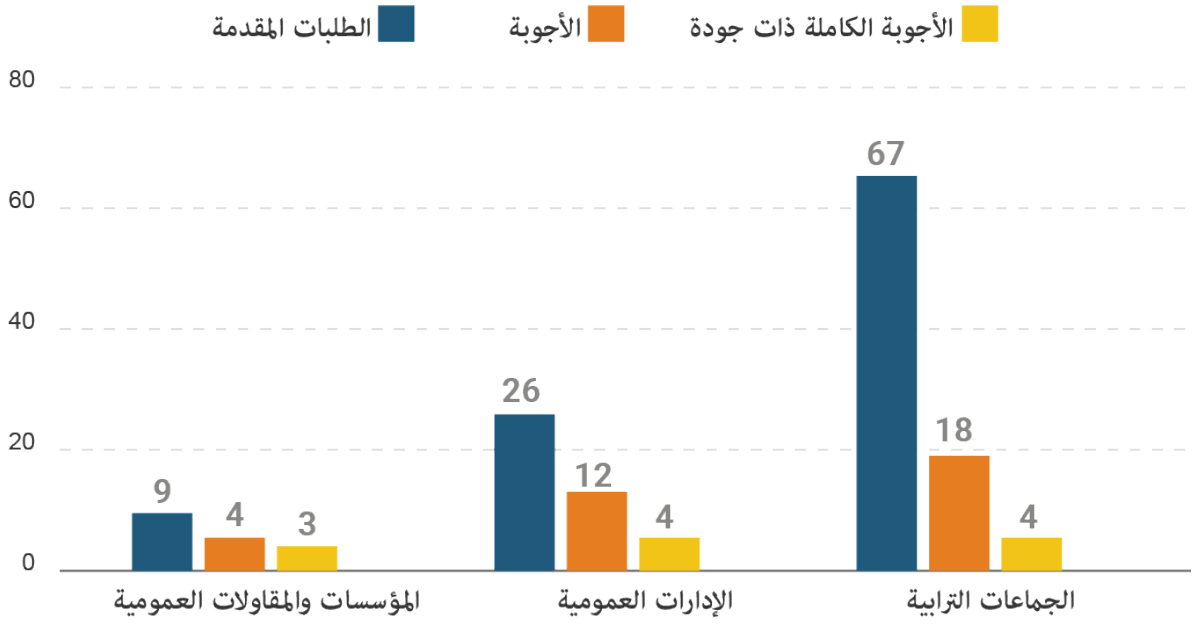

خلاصات

رغم الجهود المبذولة من أجل تنزيل الحق في الحصول على المعلومات في المغرب، تكشف تجارب ممارسة هذا الحق عن عوائق كثيرة لا تزال قائمة بعد مرور ست سنوات على دخول القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات حيز التنفيذ. وتُعدّ النسب المتدنية لتجاوب المؤسسات والهيئات المعنية مع طلبات المواطنين، وجودة الإجابات المقدّمة، إضافة إلى محدودية النشر التلقائي للمعلومات، أبرز التحديات التي تحول دون التنزيل السليم والفعّال لهذا الحق.

وتؤكد هذا الاستنتاج المعطيات الواردة في هذا التقرير، والمرتبطة بعملية تقديم 102 طلبٍ إلكتروني عادي (غير استعجالي) للحصول على المعلومات لدى 60 هيئة ومؤسسة معنية على المستويين المحلي والوطني، خلال الفترة الممتدة من 14 دجنبر 2023 إلى 27 فبراير 2025، وهي العملية التي تمّت بإشراف كل من جمعية سمسم - مشاركة مواطنة وجمعية رواد التغيير للتنمية والثقافة، بتعاون مع شركائهما المحليين، وأسفرت عن التوصل بـ 34 ردًّا من أصل 102 طلبًا مقدّماً إلى 60 هيئة ومؤسسة، أي بنسبة جواب عامة لاتتجاوز 33.33%. كما كشفت العملية عن عدم التزام عدد من المؤسسات والهيئات بالآجال القانونية للرد، والمنصوص عليها في المادة 16 من القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، حيث تم التوصل بـ 20 جوابًا فقط من أصل 34 ردًّا خلال آجال الردّ القانونية، في حين بلغ متوسط الإجابة حوالي 50.53 يوم عمل.

في هذا السياق، تبرز أهمية البرامج والأنشطة الرامية إلى توسيع نطاق ممارسة الحق في الحصول على المعلومات وتعزيز تدابير النشر الاستباقي للمعلومات وتجاوب المؤسسات والهيئات المعنية مع طلبات المواطنين. كما تتقاطع دعوات المؤسسات الرسمية [9]، وعلى رأسها لجنة الحق في الحصول على المعلومات [10]، مع المطالب المتزايدة لمنظمات المجتمع المدني، للتسريع بمراجعة القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، وإدخال تغييرات جوهرية عليه، كخطوة ضرورية لمعالجة الإشكالات التي كشفت عنها تجارب ممارسة هذا الحق في المغرب، بما يضمن انتقالاً فعليًا من النص إلى التطبيق الفعلّي لهذا الحق الدستوري.

9 مداولة حول مراجعة القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، لجنة الحق في الحصول على المعلومات، مارس 2023.

10 لجنة محدثة لدى رئيس الحكومة، تُعنى بالسهر على تفعيل الحق في الحصول على المعلومات، أُحدثت بموجب المادة 22 من القانون رقم 31.13.

نبذة عن مشروع «الحق في الحصول على المعلومات كآلية للترافع والشفافية والحكامة الجيدة»

الحق في الحصول على المعلومات كآلية للترافع والشفافية والحكامة الجيدة» هو مشروع جمعية سمسم-مشاركة مواطنة بشراكة وجمعية رواد التغيير للتنمية والثقافة، بدعم مشترك من الاتحاد الأوروبي في المغرب. يهدف إلى المساهمة في تنزيل الحق في الحصول على المعلومات على المستوى المحلي وتبنيه من طرف جمعيات المجتمع المدني كآلية للترافع من أجل تعزيز الشفافية وانفتاح المؤسسات وتجاوبها مع مطالب المواطنات والمواطنين.

ينفذ البرنامج في ستة جهات بالمغرب: جهة الشرق، فاس-مكناس، بني ملال-خنيفرة، مراكش-آسفي، درعة-تافيلالت، وجهة سوس-ماسة، وذلك بهدف مواكبة الجمعيات والصحفيات والصحفيين في هذه المناطق للترافع بشأن قضايا الشأن العام المحلي. وتهدف الجهود إلى تعزيز تجاوب المؤسسات والهيئات المعنية مع طلبات الحصول على المعلومات من خلال الترافع والتتبع والحوار. كما يسعى أيضا إلى بناء شبكة من الجمعيات والصحفيين لفتح نقاش بناء حول شفافية المؤسسات والترافع لإدخال تعديلات جوهرية على القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات بالمغرب.

عن الجمعيتان القائمتان على المشروع:

جمعية سمسم-مشاركة مواطنة: هي جمعية مغربية مستقلة وغير ربحية هدفها رفع مشاركة المواطنات والمواطنين المغاربة في تدبير الشأن العام عن طريق استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جمعية رواد التغيير للتنمية والثقافة: هي جمعية مغربية مستقلة وغير ربحية. تسعى إلى بناء مجتمع ديمقراطي تقدمي وحداثي قائم على الحرية والكرامة واحترام حقوق الإنسان،